

الدكتور الشيخ/ محمد الحبيب بن الخوجة الأمين العام لمجمع الفقه الاسلامي سرنا بهذه المقالة أو بهذا البحث عن السنة الشريفة والعمل بها.

وقد رأينا ان نعرضها عليك ـ أخي القارئ ـ على حلقتين نظرا لضيق المساحة وحتى تستوعبها على مهل، والبحث يسد حاجة لدى المسلمين ويبين ضرورة ومكانة السنة وأهمية العمل بها.

نشكر الكاتب ونرحب به ونطالع معا الحلقة الأولى:

قال صلى الله عليه وسلم: «تركت فيكم أمرين لن تضلوا ما مسكتم بهما كتاب الله وسنة نبيه»

ان هذين الأمرين الهامين والاصلين الجليلين ليصدران من مشكاة واحدة هي مشكاة الوحي. قال تعالى: «**وما ينطق عن الهوى إن هو إلاوحي يوحي**» **قال عز وجل**: (**وما أنزلنا عليك الكتاب إلا لتبين لهم الذي اختلفوا فيه وهدى ورحمة لقوم يؤمنون**) وقال سبحانه: (**وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم ولعلهم يتفكرون**».

فعلى اساس من هذا الوحي المنزل،

علمه وحكمته وبيانه وتفصيله، بنى رسول الله صلى الله عليه وسلم جيله والأجيال التي من بعده. وعلى قواعده وأحكامه ومنهجه وسنته كون أصحابه.

فقد تعلموا الفاظ القرآن ومعانيه واصول العقيدة والأحكام منه صلى الله عليه وسلم، وكل ما فيه من خبر وذكر ومبادىء وقيم، وآداب ومواعظ، وأخذوا من السنة النبوية، سماعا ومشاهدة وتلقيا وممارسة، تفاصيل العبادات الشعائرية والتوجيهات النبوية الزكية في السلوك والأخلاق الربانية والآداب الاسلامية التعاملية، وأنواع التصرفات الأصيلة الدينية في بناء الأسرة، وأحكام المعاملات وما تضمنته السياسة الشرعية من تنظيم العلاقات بين الأفراد والجماعات والحاكمين والمحكومين في كل الشؤون العامة والخاصة، الادارية والمالية والقضائية وغيرها. ولما قدمنا اعتبر سعيد بن المسيب السنة من كتاب الله فهي البيان والتفصيل للذكر الحكيم.

وقد روي عن عثمان بن عفان وعبد الله بن مسعود وغيرهما رضي الله عنهم انهم كانوا اذا تعلموا من النبي صلى الله عليه وسم عشر آيات لم يتجاوزوها يتعلموا ما فيها من العلم والعمل. ولما ذكرناه أيضا اعتبر الامام الشافعي سنة الخلفاء الراشدين رضي الله عنهم من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، وسنة نبينا الكريم من القرآن العظيم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم منوها بأصحابه مقارنا منزلتهم بمنزلته في هداية الخلق وتحقيق أسباب النجاة: من كان على مثل ما أنا عليه وأصحابي. ولعل هذا ما حمل بعض المحدثين على اعتبار تفسير الصحابي للقرآن بمنزلة الحديث المرفوع فان اصله بدون شك السماع، وهو منزه من أن يقول في كتاب الله بغير علم. والصحابة لا يكذب بعضهم بعضا.

وعن هؤلاء الأئمة المتقدمين حملة الكتاب ورواة السنة أخذ التابعون وأتباع التابعين ومن انخرط في سلكهم من بعدهم من العلماء المحدثين والحفاظ الأثبات المعتمدين ممن شهد لهم الخاص والعام وأطبق جمهور الأئمة على كونهم كما قال ابن القيم: «من أعظم الناس صدقا وأمانة وديانة، وأوفرهم عقولا ، وأشدهم تحفظا وتحريا للصدق ومجانبة للكذب وان أحدا منهم لا يحابي في ذلك أباه ولا ابنه ولا شيخه ولا صديقه، وانهم حرروا الرواية عن رسول الله صلى عليه وسلم تحريرا لم يبلغه أحد سواهم لا من الناقلين عن الأنبياء ولا من غير الأنبياء. وهم شاهدوا شيوخهم على هذه الحال وأعظم، وأولئك شاهدوا من فوقهم كذلك وابلغ حتى انتهى الأمر الى من أثنى الله

عليهم أحسن الثناء وأخبر برضاه عنهم واختياره لهم واتخاذه اياهم شهداء على الأمم يوم القيامة».

وقد كان الذي يحدو هؤلاء وأولئك في رواية السنة وطلبها والتأدب بها والالتزام بما ورد فيها الاحتكام اليها فيما يدق ويجل من أمورهم أمر الله المؤمنين بذلك في قوله عز وجل (**وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا**) قال الشيخ ابن عاشور : «وهذه الآية للأمر باتباع ما يصدر من النبي صلى الله عليه وسلم من قول أو فعل فيندرج فيها جميع أدلة السنة » والآثار الصحيحة الواردة عن المصطفى صلوات الله عليه من نحو قوله: «عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدي» وقوله: «من رغب عن سنتي فليس مني ومن أحب سنتي فقد أحبني ومن أحبني كان معي في الجنة».

فلا بدع ان يقبل بعد ذلك العلماء على السنة تعريفا وتقعيدا، ورواية ودراية، وضبطا ونقدا، وتصحيحا وتضعيفا.

ولا بدع ان يضعوا في ذلك الدواوين النافعة المفيدة من الموطآت والمسانيد والصحاح والسنن والأمالي والفوائد والاجزاء ونحو ذلك، وان يبحثوا أسانيد الأحاديث ومتونها فيذهبوا عنها الزيف ويخلصوها مما شابها من آثار الضعفاء والوضاعين، وأن يصنفوا كتب الطبقات والمعاجم والمشيخات تعريفا بالرجال وتمحيصا للأخبار. فتأتي بعد ذلك في نهاية الصحة والدقة خالصة صافية عذبة المواد، سليمة الموارد، سنية المقاصد يهتدي بسنى أنوارها العلماء المحدثون والفقهاء المجتهدون، فيمتثلون لها ويحكمونها فيما بينهم، ويتركون أقوال الناس لها أو يعرضونها عليها فما وافقها قبلوه وما خالفها طرحوه. ذلك ان الحق سبحانه وتعالى أكد حجية السنة في آيات كثيرة وأوجب العمل بها فجعل طاعة الرسول من طاعته في قوله: (**من يطع الرسول فقد أطاع الله**). واشترط لصحة الايمان رد المتنازع فيه من أصول الدين وفروعه الى الله والى الرسول فقال جل وعلا: (**فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر**) . ثم لم يرض من المؤمنين بمجرد الاحتكام الى الرسول فيما يقع بينهم حتى يكونوا مرتاحين لحكمه مسلمين بقضائه: (**فلا وربك لايؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لايجدوا في أنفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما**).

فإن خالف المؤمنون هذه السبيل التي دعا اليها الله استوجبوا غضبه واستحقوا نقمته وكانوا من الضالين والمنافقين. قال عز وجل: (**فليحذر**

الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة او يصيبهم عذاب أليم) . وقال جل وعلا: (**وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمرا أن يكون لهم الخيرة من أمرهم ومن يعص الله ورسوله فقد ضل ضلالا مبينا**). وقال سبحانه: (**وإذا قيل لهم تعالوا إلى ماأنزل الله وإلى الرسول رأيت المنافقين يصدون عنك صدودا**).

ويكفي الى جانب هذه الآيات الصريحة البينة أن نذكر بأحاديث ثلاثة تفيد نفس الغرض وتدعو الى ما دعت إليه تلك الآيات وما قبلها.

أول هذه الأحاديث ما رواه البخاري عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: كل أمتي يدخلون الجنة إلا من أبى. قالوا يا رسول الله: ومن يأبى ؟

قال: من أطاعني دخل الجنة، ومن عصاني فقد أبى.

ثانيها ما رواه الترمذي وأبو داود من حديث أبي رافع قال: قال صلى الله عليه وسلم: « لا الفين أحدكم متكئا على أريكته يأتيه الأمر من أمري مما أمرت به أو نهيت عنه. فيقول لاندري، ما وجدنا في كتاب الله اتبعناه »..

ثالثها ما رواه البخاري عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: « دعوني ما تركتكم فإنما أهلك من كان قبلكم سؤالهم واختلافهم على أنبيائهم. فإذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه وإذا أمرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم ».

فالأول فيه نذير العصيان وجزاء من لم يعمل بالسنة، والثاني نهي صريح عن الاعراض عنها وعن الاكتفاء بالعمل بالكتاب سببه إهمال ما يدل عليه بقية ما في الرواية الأخرى للحديث من أن السنة وحي أيضا.

وذلك قوله صلى الله عليه وسلم: «الا إني أوتيت الكتاب ومثله معه »، والثالث فيه تفريق بين عموم النهي الشامل وعموم الأمر المقيد أو المخصوص بالاستطاعة، وفي أول هذا الحديث ذم لمن اختلف عن الرسل بعد معرفته الحكم منهم.

وقد أجمعت الصحابة ومن بعدهم على العمل بالسنة كأخذهم بقصر الصلاة في السفر منها وتقديرهم لميراث الجدة بالسؤال عن طريقها وحديث معاذ، وأمر عمر قاضيه شريحا باعتمادها، وخطاب زيد بن ثابت لمسلمة بن مخلد حين أكره على القضاء وخطبة معاوية. ويشير إلى حقيقة الاجماع هذا بشأنها قول الشافعي: لم اسمع أحدا نسبه الناس أو نسب نفسه الى علم يخالف في أن الله فرض اتباع أمر الرسول وأنه

لايلزم قول الا بكتاب الله وسنة رسوله وان ما سواهما تبع لهما.

وانك لن تجد بعد هذا اماما من أئمة الفقه او مذهبا من المذاهب الفقهية في مختلف الأصقاع والامصار إلا واعتماده على الحديث أساسي لايكاد يتخلف في فرع من الفروع أو مسألة من المسائل ولكثير منهم مسانيد تجمع أدلتهم وتشير إلى وجه الحكم فيما عرضوا له أو عرض لهم من القضايا. ولم يتخلف الاصوليون عن الاهتمام بالسنة وتفصيل القول فيها فكتبوا في حجيتها وثبوتها، وفصلوا القول في دلالتها وشروط قبولها وأقسامها.

ولا يطعن في هذا وذاك ترك أحد من الائمة المقبولين العمل بسنة معينة فانهم كما قال شيخ الاسلام ابن تيمية: لايتعمدون مخالفة رسول الله صلى الله عليه وسلم في شيء من سنته دقيق ولا جليل، وانهم متفقون اتفاقا يقينيا على وجوب اتباعه وعلى أن كل واحد من الناس يؤخذ من قوله ويترك إلا رسول الله صلى الله عليه وسلم. ولكن ذلك حين يقع منهم يكون لأسباب مفصلة تجمعها ثلاثة اعذار: اما عدم اعتقاد الفقيه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ذلك الحديث، واما عدم اعتقاده ارداة تلك المسألة بذلك القول، واما اعتقاده أن حكم الحديث منسوخ.

وكيف يتأتى لفقهاء الأمة وعلمائها عدم اللجوء الى السنة واعتمادها فيما استقلت به من التشريع كحرمة جمع المرأة وعمتها وخالتها، وأحكام الشفعة ورجم الزاني المحصن وتغريب الزاني البكر.

أم كيف يكتفى بالكتاب والسنة قاضية على القرآن فيما نزع إليه يحيي بن أبي كثير، لأنها في أكثر الأحيان اما مبينة لمجمله، واما مقيدة لمطلقه واما مخصصة لعمومه.

وللحديث صلة

